

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر

خلال الفترة 1997-2017

The Impact of foreign direct investment on the poles of the Magic Square of Kaldor in Algeria During the period 1997-2017

ط.د سليمان سليم¹، د مازري عبد الحفيظ^{2*}

¹ مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية في الجنوب الغربي، جامعة طاهري

محمد بشار، الجزائر، slimanisalim.salim@gmail.com

² مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية في الجنوب الغربي، جامعة طاهري

محمد بشار، الجزائر، mazeriabelhafid@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 14-04-2021 تاريخ المراجعة: 20-05-2021 تاريخ القبول: 09-06-2021

Abstract

This research aims to study the effect of foreign direct investment on the magic square poles of Kaldor in Algeria during the period 1997-2017, using the ARDL methodology based on unit root tests and the BOUNDS TEST, where the study concluded that A long-term equilibrium relationship between foreign direct investment and gross domestic product with a statistically significant effect in the short and long terms, while the results showed that the rest of the poles of kaldor's square s are not affected by foreign direct investment flows significantly.

Keywords : Foreign Direct Investment, Kaldor square, Gross domestic product, unemployment, Inflation, Trade balance.

المخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 1997-2017، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة *ARDL*، حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي مع وجود أثر ذو معنوية إحصائية على المدينين القصير والطويل، في حين أظهرت النتائج أن بقية أقطاب مربع كالدور لا تتأثر بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر معنويا.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ مربع كالدور؛ ناتج محلي إجمالي؛ بطالة؛ تضخم؛ ميزان تجاري.

1. مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع تطرقا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لإسهامه في تحقيق الرفاه الاقتصادي وتوظيف العمالة و إقامة المشاريع و تنشيط مختلف القطاعات و توفير السلع والخدمات على أنواعها سواء بغرض الاستهلاك أو بغرض التصدير، لذلك تسعى مختلف الدول عن طريق السياسة الاستثمارية لاستقطابه من أجل المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ضمن أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور KALDOR و التي تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي و زيادة فرص العمل لمعالجة مشكلة البطالة بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معين من معيشة المجتمع، و إلى جانب تحقيق أهداف التوازن الداخلي تسعى الحكومات إلى تحسين التوازن الخارجي بتحسين وضع ميزان المدفوعات.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق ومن أجل وضع سياسة استثمارية فعالة لابد على صانعي السياسة الاقتصادية مراعاة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث أنه هناك جدل قائم بين أنصار المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة فيما يتعلق بجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساته على الإقتصادات الوطنية وهو ما يدفعنا إلى بحث الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أقطاب المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1997-2017؟

الفرضيات: إن محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة تقودنا إلى الانطلاق من الفرضية التالية:

توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و أقطاب المربع السحري لكالدور للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة و أهميتها: إن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

- تحليل العلاقات القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و أقطاب المربع السحري.
- الوقوف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تحليل مدى فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأمثلية لمتغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر.

— كما تهتم هذه الدراسة بمناقشة فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر على ضوء النتائج المتوصل إليها.

خطة البحث : تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور:

I - المفاهيم النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر و أقطاب المربع السحري لكالدور.

II - العلاقات النظرية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و أقطاب المربع السحري لكالدور

III - دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على أقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 1997-2017:

1. المفاهيم النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر والمربع السحري لكالدور:

1. الإستثمار الأجنبي المباشر:

1.1. مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك المشروع الذي يوطنه مستثمر أجنبي خارج البلد الأصلي للمستثمر من خلال أفراد أو شركات أعمال عامة أو خاصة، و يكون المستثمر الأجنبي مالكا للمشروع كليا أو جزئيا بحصة لا تقل عن 10 % من رأس مال المشروع ، و بالشكل الذي يخول له الحق في الإدارة و الرقابة، كما يعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا و الخبرات الفنية و الإدارية و التنظيمية و التسويقية حيث يتم في شكل تدفقات رؤوس الأموال بين الدول " (عبد السلام، 2007).

2.1. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي و بحسب الإستراتيجية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الأشكال:

أ. الإستثمار المشترك

يعد الاستثمار المشترك شكلا من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث يعرفه كولدي بأنه: "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، أو الخبرة و براءات الاختراع أو العلامات التجارية...الخ" (السامرائي، 2006).

ب. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعتبر هذا النوع من الاستثمار من الأشكال المفضلة لدى المستثمرين الأجانب لما يمنحه له من مزايا، كالحرية في السيطرة والتحكم في المشروع وإمكانية جني أرباحا ضخمة نظرا لاستغلال مواردها المالية والبشرية بشكل أمثل، كما تحبذه دولا أخرى لما يتميز به من كبر حجم رأس المال المستثمر وبالتالي زيادة تدفقات النقد الأجنبي الذي يدعم حالة ميزان المدفوعات (هيل عجمي، 2002).

ج. الاستثمار في المناطق الحرة

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، إذ تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والتي تساهم في زيادة الحركة التجارية في الدول المضيفة الذي يندرج في إطارها توسيع قاعدة الإنتاج والتصنيع لتلبية متطلبات الحركة التجارية فيها، وهو الأمر الذي يتطلب وسائل صناعية وإنتاجية معينة، و يسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية (عبد الخالق و عباس، 1978).

د. مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، أين تجمع هذه المحتويات لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان (خاصة في الدول النامية) يقدم الطرف الأجنبي الخبرات والمعرفة اللازمة التي تعني بالتصاميم الداخلية للمصانع، وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الضرورية وذلك لقاء عائد مادي يتم الاتفاق عليه (الرحاطة، 2010).

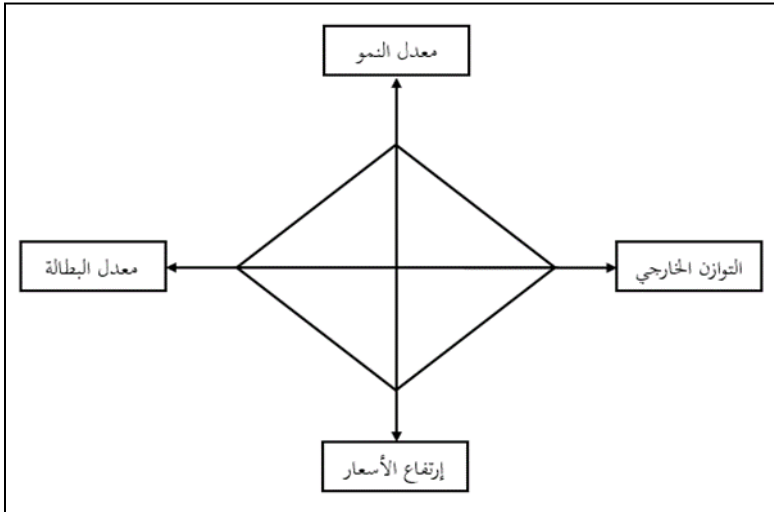
2. مبادئ المربع السحري لكالدور:

1.2. مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره:

المقصود بأقطاب المربع السحري لكالدور و الذي صممه الإقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور (N.KALDOR) تحقيق الأهداف الجوهرية للسياسة الإقتصادية، و التي تتمثل فيما يلي (حسب الله محمد، 2005):

أ. تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول : يعتبر الهدف الرئيسي الذي تستهدفه أي سياسة اقتصادية و الأكثر أهمية من بين كل الأهداف الأخرى، حيث أنه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى المعيشة و توفير فرص العمل و الحد من البطالة و تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار و الإنتاج . إن تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول يعني رفعه بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان مع الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد المتاحة قصد استيعاب الزيادة في القوى العاملة وخفض البطالة، مما يسمح بتوفير السلع والخدمات بما يضمن رفع مستوى معيشة الأفراد (أفليح ، 2004). وحسب "كالدور" حتى يكون النمو الإقتصادي مقبولا يجب أن يكون النمو في الناتج الداخلي الخام ما بين 5 % إلى 7% سنويا.

الشكل 01: " المربع السحري لكالدور "



المصدر: عبد المجيد قدي، (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

ب. التحكم في التضخم و تحقيق الإستقرار في الأسعار:

و هذا من خلال البحث عن كيفية تخفيض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه سوف يؤدي بالضرورة إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية (النجار، 2000). و تقوم السلطات النقدية بمكافحة التضخم من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية لضبط عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، وذلك من خلال التحكم في الإصدار النقدي بوضع خطة نقدية

تلائم بين عرض النقد و الطلب عليه للقيام بالنشاطات الاقتصادية و توسيعها حتى يكون معدل نمو الناتج القومي الحقيقي أكبر من معدل زيادة الإصدار النقدي، ويرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0 %، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية .

ج. تحقيق التشغيل الكامل و تخفيض نسبة البطالة :

يعمل هذا الهدف على تحقيق التشغيل الكامل لكافة الطاقات الإنتاجية والقضاء على البطالة وما يترتب عنها من آثار اجتماعية سيئة على المجتمع، و بعبارة أخرى يبحث في كيفية التشغيل الكامل والحد من تكلفة تعويض البطالين التي تعيق إمكانية النمو الاقتصادي، إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها العمل، رأس المال ... الخ (قدي، 2005) . و حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة 0 %، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف و العمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة.

د. تحقيق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات :

إن وضع ميزان المدفوعات يعكس موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، وفي حالة إختلاله (حالة عجز) يؤدي إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها هذا من جهة، و إلى تدهور قيمة عملتها من جهة أخرى، و بالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة و تنمية المبادلات الاقتصادية

، حيث أن التقلبات الاقتصادية المفاجئة في العملة تحمل مخاطر كبيرة بالنسب للبلدان ذات العملات الضعيفة (الحرزي، 2007)، و عموماً فإن معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات يكون بتدخل الدولة من خلال التحكم في عرض النقود والتأثير على التكلفة والمقدرة الائتمانية للبنوك التجارية، كما يكون أيضاً من خلال العمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات، و حسب كالدور يجب أن يكون رصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية من الناتج المحلي معدوماً أو موجبا.

II. العلاقات النظرية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و أقطاب المربع السحري لكالدور:

1. علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي:

نجد في النماذج الجديدة للنمو الإقتصادي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر داخليا في النمو الإقتصادي، حيث تحدث زيادة في عائد الإنتاج من خلال العوامل الخارجية والآثار غير المباشرة، حيث يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي من خلال: (علي جانقي و عبدالله بانقا، 2010)

- زيادة إنتاجية الشركات المحلية وذلك بإستخدامها لتكنولوجيا متقدمة تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية أو زيادة الإنتاجية بعامل التقليد والمحاكاة وغيرها من الأساليب؛

- بتحفيز النمو الإقتصادي من خلال زيادة صادرات الدول المضيفة، حيث أوضحت دراسة (Richardson, 1996) أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الإقتصادي في دول جنوب شرق آسيا من خلال دوره في زيادة صادرات تلك الدول، حيث تتراوح معدلات النمو الإقتصادي في هذه الدول بين 7% إلى 8% سنويا؛

في دراسة قام بها باغواتي Bhagwati شملت 46 دولة للفترة 1970-1985 توصل فيها أن الدول التي تتبع سياسات تجارية لتشجيع الصادرات، يؤثر فيها الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي أكثر من تأثير الإستثمار المحلي (Sachwald & Perrin, 2003).

2. علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالتوازن الخارجي:

تلجأ الدول المضيفة و خاصة النامية إلى الإستثمارات الأجنبية لتغطية العجز المستمر في ميزان المدفوعات و محاولة

التأثير إيجابيا على التوازن الخارجي، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوازن الخارجي من خلال (الحسني، 1999):

- تحسين الميزان التجاري من خلال تخفيض الواردات من جهة وزيادة الصادرات من جهة أخرى؛
- تحسين وضع ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة المضيفة؛

- تمويل هذا العجز في ميزان المدفوعات عن طريق الإقتراض من الخارج و اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أشارت دراسة إلى أن أكثر من 30% من التجارة لكثير من دول الإتحاد الأوروبي تضطلع بها الشركات متعددة الجنسيات. كما أن الوجود الساحق للمؤسسات متعددة الجنسيات له انعكاسات على

السياسات التجارية، حيث أن تواجد الشركات متعددة الجنسيات و الشركات التابعة لها آثار على السياسة التجارية في الدول المضيفة (Navaretti, Haaland, & Venables, 2002) .

3. علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بمعدل البطالة:

يعتبر الحد من مشكلة البطالة و توفير فرص عمل جديدة من أهم الأسباب التي تدفع الدول لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة من خلال: (أبو قحف، 1998)

- خلق فرص عمل جديدة من خلال علاقات التكامل بين أوجه النشاطات الاقتصادية التي توجد في الشركات الأجنبية ، من خلال تشجيع المشروعات و المقولات المساعدة و اللازمة لتقديم الخدمات و المواد الأولية للشركات المتعددة الجنسيات؛

- خلق فرص عمل جديدة من خلال المشاريع الإستثمارية الجديدة الممولة من زيادة عوائد الدولة الجبائية على أرباح الشركات متعددة الجنسيات؛

- خلق فرص عمل جديدة في المناطق المعزولة و النائية نتيجة لتوسع الشركات الأجنبية في أنشطتها مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة؛

- جذب الكفاءات الإدارية و الطاقات البشرية الماهرة للعمل بالشركات الأجنبية ذات الأجور العالية.

4. علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بمعدل التضخم:

يعتبر التضخم من أهم محددات إتخاذ قرار الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ، و ذلك لما له تأثير على سياسات التسعير و الأجور و حجم الأرباح و تكاليف العملية الإنتاجية، و بالتالي ترفع أسعار السلع النهائية و التي تصبح أقل تنافسية في الأسواق الخارجية، و في المقابل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ارتفاع معدل التضخم على النحو التالي: (السامرائي، 2006)

- إن زيادة الاستثمارات يؤدي إلى إرتفاع في مستويات الدخل و تحفيز الإنفاق و بالتالي زيادة الطلب و منه ستنج الأسعار نحو الارتفاع ، إذا لم يقابله معروض من المنتجات بنسبة مساوية على الأقل ؛

- عندما تطرح الشركات متعددة الجنسيات لسلع جديدة يؤدي لإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك و منه زيادة الإنفاق وبالتالي ترتفع الأسعار ؛

- تمول المشاريع الإستثمارية لما تتطلبه من بنية تحتية (طرق، وسائل نقل ، خطوط الاتصالات....) إما عن طريق التمويل التضخمي الذي يزيد من العرض النقدي فيحث

الأسعار نحو الإرتفاع أو عن طريق التمويل المحلي و الذي يؤدي إلى زيادة الدخول والإنفاق وبالتالي الأسعار.

III. دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 1997-2017:

1. تحليل تطور اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر و أقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 1997-2017:

يمثل الجدول الموالي متوسطات قيم المتغيرات المدروسة للفترة 1997-2017 تبعا للبرامج الاقتصادية التي اعتمدها الحكومات المتعاقبة من أجل تحليل و مناقشة تطور اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وأقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر للفترة المدروسة.

الجدول 01: قيم المتوسطات للاستثمار الأجنبي المباشر والمربع السحري لكالدور للإقتصاد الجزائري ما بين 1997-2017

المؤشرات	الإستثمار الأجنبي المباشر %	النمو الإقتصادي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %	التوازن الخارجي %
قيم المتوسطات للفترة 1997-1999	0,80	3,13	4,45	28,1	3,52
قيم المتوسطات للفترة 2000-2004 برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	1,28	4,78	2,84	25,36	14,63
قيم المتوسطات للفترة 2005-2009 البرنامج التكميلي لدعم النمو	1,50	2,92	3,59	12,58	18,18
قيم المتوسطات للفترة 2010-2014 برنامج مواصلة دعم النمو	0,99	3,2	4,70	10,32	5,38
قيم المتوسطات للفترة 2015-2017	0,47	2,96	5,6	10,51	-12,7
قيم المتوسطات للفترة 1997-2017	1,01	3,40	4,24	17,37	5,80

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء و البنك الدولي.

1.1. الإستثمار الأجنبي المباشر:

يتبين من خلال الجدول 01 ما يلي :

- في الفترة 2004-2000 إرتفع معدل الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.48 % مقارنة بالفترة 1997-1999، كما ارتفع في الفترة 2005-2009 بنسبة 0.22 % مقارنة بالفترة 2000-2004، وترجع النتائج الموجبة لإرتفاع معدل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسن نسبي في المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك كنتيجة منطقية لإرتفاع عوائد صادرات المحروقات، بالنظر لكون معظم هذه التدفقات هي استثمارات نفطية بالدرجة الأولى.

- في الفترة 2010-2014 إنخفض معدل الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.50 % مقارنة بالفترة 2005-2009 ، وكذلك إنخفض بنسبة 0.52 % في الفترة 2015-2017 مقارنة بالفترة 2010-2014، و يرجع هذا الإنخفاض إلى التراجع الحاد لأسعار النفط لكون معظم هذه التدفقات هي استثمارات في مجال المحروقات في الغالب.

2.1. النمو الإقتصادي:

يتبين من خلال الجدول 01 ما يلي:

- سجلت الفترة 2004-2000 أعلى قيمة من حيث النمو الإقتصادي ب 4.78 %، و بإرتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.65 % مقارنة بالفترة 1997-1999، وترجع النتائج الموجبة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأساس إلى ارتفاع حصة الجزائر من إنتاج النفط مما ساعد في زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج والتي سمحت بتفعيل الطلب الداخلي عن طريق تسجيل مشاريع إنمائية ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

- سجلت الفترة 2005-2009 أقل قيمة من حيث النمو الإقتصادي ب 2.92 %، و بإنخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.86 % مقارنة بالفترة 2000-2004 ، وذلك راجع إلى تراجع اسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك.

- في الفترة 2010-2014 إرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف بنسبة 0.28 % مقارنة بالفترة 2005-2009 و هي نسبة جد ضعيفة و ذلك راجع بالأساس إلى تباطؤ النشاط الإقتصادي.

- في الفترة 2015-2017 إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مجددا بنسبة 0.24 % مقارنة بالفترة 2010-2014 بسبب انخفاض إنتاج المحروقات و استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد المحلي والعالمي.

3.1. معدل التضخم:

يتبين من خلال الجدول 01 ما يلي:

- في الفترة 2000-2004 إنخفض معدل التضخم بنسبة 1.61 % مقارنة بالفترة 1997-1999 بسبب التحكم النسبي في السياسة النقدية من طرف السلطات النقدية في هذه الفترة، و الهدف الأساسي لها و الذي حدده بنك الجزائر هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم.

- في الفترة 2005-2009 ارتفع معدل التضخم بنسبة 0.75 % مقارنة بالفترة 2000-2004 ، مما جعل القدرة الشرائية للمواطنين تمر بمرحلة حرجة جراء الارتفاع المستمر للأسعار ولاسيما المواد الاستهلاكية في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني..

- في الفترة 2010-2014 ارتفع معدل التضخم بنسبة 1.11 % مقارنة بالفترة 2005-2009 ، كما ارتفع التضخم بنسبة 0.90 % في الفترة 2015-2017 مقارنة بالفترة 2010-2014، ما يعني استمرار تدهور القدرة الشرائية للمواطنين بهذه النسب، حيث عرف ارتفاعا قويا في سنة 2012 بارتفاع سنوي متوسط قدره 9.9 % .

4.1. معدل البطالة:

يتبين من خلال الجدول 01 ما يلي:

- في الفترة 2000-2004 إنخفض معدل البطالة بـ: 1.20 % مقارنة بالفترة 1997-1999 لكن دون الوصول إلى الحد الذي يستوعب مشكلة البطالة بصورة جذرية في الجزائر، ليصبح بذلك تحسين ظروف وشروط سوق العمل الجزائرية أولوية يجب أن تشملها الإصلاحات الاقتصادية والسياسية للفترة القادمة.

-في الفترة 2005-2009 إنخفض معدل البطالة بـ 12.78 % مقارنة بالفترة 2000-2004 وهذه نسبة جد مرتفعة نتيجة لاعتماد مجموعة من الآليات و السياسات التشغيلية من طرف السلطات الجزائرية، حيث أعطت أهمية كبيرة لتخفيف معدلات البطالة المتزايدة، حيث تراجعت معدلات البطالة من 27 % سنة 2001 لتستقر عند حوالي 10 % سنة 2009 وتعتبر هذه النسبة كأقصى قيمة لها على مدى العشر سنوات الأخيرة.

- فى الفترة 2010-2014 انخفض معدل البطالة مجددا بـ 2.26 % مقارنة بالفترة 2005-2009 و هذا بسبب مواصلة التركيز على مختلف صيغ وسياسات التشغيل من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة.

- فى الفترة 2015-2017 إرتفع معدل البطالة بنسبة طفيفة بنسبة 0.19 % مقارنة بالفترة 2010-2014 .

5.1. التوازن الخارجى:

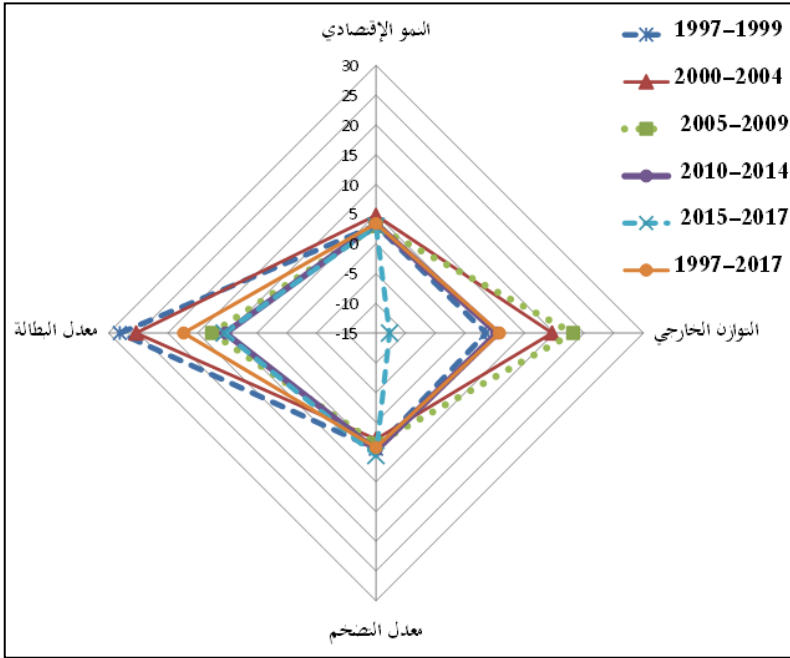
يتبين من خلال الجدول 01 ما يلى:

- فى الفترة 2000-2004 إرتفع معدل نمو الميزان التجارى بنسبة 11.11 % مقارنة بالفترة 1997-1999 كما ارتفع فى الفترة 2005-2009 بنسبة 3.55 % مقارنة بالفترة 2000-2004 ، وذلك كنتيجة منطقية لارتفاع عوائد صادرات المحروقات وتراجع الدين الخارجى.

-فى الفترة 2010-2014 انخفض الميزان التجارى بنسبة 12.80 % مقارنة بالفترة 2005-2009 ، وواصل انخفاضه بنسبة 18.8 % فى الفترة 2015-2017 مقارنة بالفترة 2010-2014 و هو تراجع يظهر و جود خلل كبير فى التوازن الخارجى بسبب الزيادة فى الواردات و انخفاض الصادرات بسبب انخفاض صادرات المحروقات وارتفاع واردات السلع، مثل هذا الوضع ولد هشاشة فى الميزان التجارى نتيجة المشاكل الهيكلية التى تتميز بها بنيته التركيبية.

و فيما يلى تمثيل لبنية المربع السحري لكالدور للإقتصاد الجزائرى خلال الفترة 1997-2017:

الشكل 02: أقطاب المربع السحري لكالدور للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1997-2017



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على الجدول 01، و بالاعتماد على برنامج EXCEL من خلال شكل 02:

- نلاحظ بأن مربعات كالدور لم تكن متوازنة ، فقد نرى وجود تحسن في أحد المحاور بالمقابل نرى تدهورا في محور آخر في نفس الفترة، وبشكل عام فان أفضل فترة والتي تحققت فيها أهداف السياسة الإقتصادية والمتمثلة بإنخفاض معدلات التضخم والبطالة وتحسنا في معدل النمو الإقتصادي والتوازن الخارجي كانت الفترة 2010-2014 تليها الفترة 2005-2009 ، و نلاحظ بأن معدل البطالة قد أثر على الفترة 2004-2000 بالسلب لأنها من المفروض تكون الفترة المثلى لأمثلية كل الأقطاب الأخرى لكالدور ما عدا معدل البطالة الذي كان مرتفعا 25.36 %، فقد سجلت أحسن مستوى للنمو الإقتصادي 4,78 % و أقل قيمة للتضخم 2.84 % ومستوى التوازن الخارجي مرتفع 14.63 %.

- نلاحظ خلال فترة الدراسة 1997-2017 أن المربع السحري لكالدور كان متوازنا من حيث النمو الإقتصادي 3.40 % ، و معدل التضخم 4.24 %، و لم يكن كذلك بالنسبة لمعدل البطالة المرتفع 17.37 % و التوازن الخارجي 5.80 % الذي كان منخفضا.

2.دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على أقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 1997-2017 بإستعمال نموذج ARDL:

نحاول في هذا الجزء من الدراسة الوقوف على تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على أقطاب المربع السحري لكالدور (النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، و التوازن الخارجي) في الجزائر خلال الفترة 1997-2017، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة Auto-regressive Distributed Lag Models .

1.2. تحديد و دراسة المعطيات

تم الاعتماد على سلاسل زمنية سنوية لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر IDE ، الناتج المحلي الاجمالي PIB معدل البطالة TCHO ، معدل التضخم TINF و رصيد الميزان التجاري NX ، خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1997 إلى غاية سنة 2017 انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي.

2.2. هيكل النموذج:

يتكون النموذج من معادلة إحدار خطي بسيط يتضمن متغير مستقل متمثل بالإستثمار الأجنبي المباشر و مجموعة من المتغيرات المعتمدة (الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، معدل البطالة و معدل التضخم)، و يمكن توصيف الصيغة القياسية للنموذج كالتالي:

$$\text{النموذج القياسى الأول (PIB,IDE): } \text{PIB} = \text{B}_0 + \text{B}_1 \text{ IDE} + \text{U}_i$$

$$\text{النموذج القياسى الثانى (NX,IDE): } \text{NX} = \text{B}_0 + \text{B}_1 \text{ IDE} + \text{U}_i$$

$$\text{النموذج القياسى الثالث (TCHO,IDE): } \text{TCHO} = \text{B}_0 + \text{B}_1 \text{ IDE} + \text{U}_i$$

$$\text{النموذج القياسى الرابع (TINF,IDE): } \text{TINF} = \text{B}_0 + \text{B}_1 \text{ IDE} + \text{U}_i$$

3.2. تحديد فترة الإبطاء:

يتم تحديد فترة الإبطاء الملائمة لكل متغير من متغيرات الدراسة ، لحين التوصل إلى نموذج يحقق أفضل قيم للمعايير (HQ -SC- AIC) و حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول 02، و يظهر من خلال الجدول أن أفضل فترة إبطاء ملائمة للمتغيرات TCHO- NX- PIB- IDE هي (Lag=1) ، بينما فترة الإبطاء الملائمة للمتغير TINF هي (Lag=0) لكونها معنوية حسب المعايير الثلاث المعتمدة.

الجدول 02: نتائج إختبار Lag Length Criteria

Hannan-Quinn information criterion HQ	Schwarz information criterion SC	Akaike information criterion AIC	عدد التباطؤ لكل متغير lag	المتغيرات
*43.84360	*43.92619	*43.82677	1	IDE
*50.41227	*50.49486	*50.39544	1	PIB
*49.22831	*49.31090	*49.21148	1	NX

*4.346582	*4.429172	*4.329757	1	TCHO
*4.260996	*4.302291	*4.252583	0	TINF

المصدر: من إعداد الباحثين، بالإعتماد على برنامج EViews

4.2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

الجدول 03: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

النتيجة	الفرق الأول (1 st difference)			المستوى (Level)			السلاسل الزمنية
	Noon	Trend& intercept	intercept	Noon	Trend& intercept	intercept	
I(1)	0.0000**	**0.0002	**0.0000	0.4915	0.5247	0.1302	IDE
I(1)	**0.0008	*0.0265	**0.0073	0.8572	0.8777	0.6923	PIB
I(1)	**0.0002	*0.0113	**0.0049	0.1952	0.8057	0.6906	NX
I(1)	**0.0029	*0.0462	*0.0142	0.0589	0.7823	0.7823	TCHO
I(0)	/	/	/	**0.0000	0.0133*	0.0190*	TINF
* معنوية عند 5 % ** معنوية عند 1 %							

المصدر: من إعداد الباحثين، بالإعتماد على برنامج EViews 10

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نستخدم اختبار (Augmented Dickey – Fuller (ADF) من أجل تحديد درجة تكامل السلاسل، حيث أنه من خلال الجدول 03 يتبين أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى (I(1))، ما عدا TINF فهي مستقرة في المستوى I(0)، و منه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

5.2. اختبار التكامل المشترك بإستعمال اختبار الحدود BOUNDS TEST :

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم و هي : "أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات"

الجدول 04: اختبار الحدود BOUNDS TEST

النتيجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الإختبار الإحصائي F-statistic عند مستوى 5%	النموذج
	I1 Bound	I0 Bound		
يوجد تكامل مشترك	4.11	3.15	6.899401	(PIB,IDE)
لا يوجد تكامل مشترك	4.11	3.15	0.810601	(NX,IDE)
لا يوجد تكامل مشترك	4.11	3.15	1.564308	(TCHO,IDE)

(TINF,IDE)	3.120574	3.15	4.11	لا يوجد تكامل مشترك
------------	----------	------	------	---------------------

المصدر : من إعداد الباحثين، بالإعتماد على برنامج 10 EIEWS

- يتبين من خلال الجدول 04 بأنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر IDE والناتج المحلي الإجمالي PIB، حيث تظهر النتائج أن القيمة الإحصائية للنموذج الأول $F\text{-statisic} = 6.899401$ أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى = 4.11 عند مستوى معنوية 5% وفقا لذلك يتم قبول الفرضية البديلة أي بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

- بينما لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر IDE و باقي المتغيرات.

6.2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقات قصيرة الأجل

بعد ما تبين وجود علاقات للتكامل المشترك بين بعض متغيرات النموذج حسب نتائج إختبار الحدود BOUNDS TEST سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى القصير، بين الإستثمار الأجنبي المباشر و أقطاب المربع السحري لكالدور .

يتبين من نتائج المعلمات قصيرة الأجل المقدره، كما هو مبين في الجدول 05 أنه:

الجدول 05: نموذج تصحيح الخطأ و نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

المتغيرات	المعاملات	t-Statistic	Prob	النموذج
PIB(-1)	0.872874	17.64769	**0.0000	(PIB,IDE)
IDE	15.39880	3.607381	**0.0020	
CointEq(-1)	-0.127126	-3.816465	**0.0013	
NX(-1)	-0.220557	-1.179558	0.2482	(NX,IDE)
IDE	0.876362	0.434158	0.6693	
CointEq(-1)	-0.220557	-1.308155	0.2073	
TCHO(-1)	-0.035	-1.560707	0.2863	(TCHO,IDE)
IDE(-1)	-1.19E-10	-1.513994	0.7637	
D(IDE)	-1.06E-09	-1.793992	0.0906	
CointEq(-1)	-0.035351	-1.820069	0.0864	
TINF(-1)	-0.466249	-3.615828	*0.0226	(TINF,IDE)
IDE	1.10E-10	2.100658	0.0500	

*0.0194	3.73599-	-0.466249	CointEq(-1)	
** معنوية عند 1 %			* معنوية عند 5 %	

المصدر : من إعداد الباحثين، بالإعتماد على برنامج 10 EViews

- بالنسبة للنموذج الأول فإن الإستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتشير قيمة $\text{prob } 0.0020 =$ الأقل من مستوى 1 % و 5 % بوجود تأثير ذو معنوية إحصائية، أما فيما يخص حد تصحيح الخطأ الذي يقيس السرعة في العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل فقد ظهرت قيمته بإشارة سالبة (-0.127126) و معنوية احصائيا باحتمال $\text{prob } 0.0013 =$ أقل من مستوى 1 % و 5 %.

- بالنسبة للنموذج الثاني تبين النتائج عدم وجود علاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الميزان التجاري، حيث أن قيمة $\text{prob } 0.6693 =$ أكبر من مستوى 5 %، كما تبين عدم معنوية معلمة تصحيح الخطأ، حيث أن قيمة $\text{prob } 0.2073 =$ أكبر من مستوى 5 %.

- بالنسبة للنموذج الثالث أظهر عدم وجود علاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و معدل البطالة ، حيث أن قيمة $\text{prob } 0.0906 =$ أكبر من مستوى 5 %، كما تبين عدم معنوية معلمة تصحيح الخطأ، حيث أن قيمة $\text{prob } 0.0864 =$ أكبر من مستوى 5 %.

-أما بالنسبة للنموذج الرابع فتبين عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم حيث أن قيمة $\text{prob } 0.3428 =$ أكبر من مستوى 5 %، على الرغم من معنوية حد تصحيح الخطأ الذي يشير إلى العلاقة بين القيم الحالية و الماضية لقيم التضخم في الأجل القصير.

7.2. تقدير النموذج القياسي ARDL للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي

الخام :

وفقا لنتائج اختبار ARDL وتقديرات نموذج تصحيح الخطأ و النماذج قصيرة الأجل و بناء على الجدولين 04 و 05، يمكن تمثيل نتائج تقدير معاملات الأجل القصير و الطويل بمنهجية ARDL للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الخام كما هو مبين في الجدول رقم 06.

الجدول 06: تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي

النموذج الأول	معادلة النموذج القياسي ARDL	R ²	Prob.F
---------------	-----------------------------	----------------	--------

0.000	0.93	$D(\text{PIB}) = 0.872874 \text{ PIB}(-1) + 15.3988 * \text{IDE} - 0.127126224319 * \text{Cointeq}(-1)$	(PIB,IDE)
-------	------	---	-----------

المصدر : من إعداد الباحثين، بالإعتماد على برنامج 10 EViews

تظهر نتائج التقدير أعلاه أن القيمة الاحتمالية للإحصاءة F-statistic هي تقريبا (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند جميع مستويات المعنوية ما يدل على المعنوية الكلية للنموذج، بينما تشير قيمة R^2 إلى القدرة التفسيرية للنموذج والتي تبلغ 0.93، وهو مؤشر جيد بالنسبة للنموذج.

8.2. تشخيص النموذج:

يلخص الجدول 07 الاختبارات الخاصة بمدى سلامة النموذج من الناحية الإحصائية و تشخيص مشاكل تقدير نماذج الانحدار.

أ. اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي **Serial Correlation** : تشير نتائج إختبار **Breusch-Godfrey test** بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي كما هو مبين في الجدول 07، وذلك لأن القيمة الإحصائية هي أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

ب. اختبار ثبات تباين البواقي (**Heteroskedasticity**) : تشير نتائج إختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** لقياس ثبات تباين البواقي في الجدول 07 بأن القيمة الاحتمالية هي أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بثبات تباين البواقي.

الجدول 07: إختبار جودة و استقرار النموذج القياسى

التقييم الإحصائى			نوع الإختبار	الإختبار الإحصائى
النتيجة	المعنوية الإحصائية	القيمة المحسوبة	النموذج	
لا يوجد إرتباط ذاتى	0.6523	0.20302	(IDE,PIB)	عدم وجود ارتباط ذاتى Serial Correlation
وجود ثبات	0.1652	3.6014	(IDE,PIB)	ثبات الثباين Hetroskedasticity

المصدر : من إعداد الباحثين، بالإعتماد على برنامج EVIEWS 10

3. تحليل النتائج:

تبين من خلال دراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أقطاب مربع كالدور ما يلي:

- من خلال دراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أقطاب مربع كالدور والتي من خلالها تم إختبار صحة فرضية البحث التي مفادها "توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر و أقطاب المربع السحري لكالدور للإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة"، ظهر أنها صحيحة بالنسبة للنمو الإقتصادي و غير صحيحة بالنسبة لباقي المتغيرات، حيث أنه من خلال نتائج إختبار الحدود للتكامل المشترك تبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلى الإجمالى(النمو الإقتصادي)، بينما لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر و كل من معدل البطالة، معدل التضخم و الميزان التجارى.

4. خاتمة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يستطع التأثير على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر للفترة 1997-2017 ما عدا هدف النمو الاقتصادي الذي أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينه و بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

-كما تبين من خلال نتائج علاقة الأثر في الأجل القصير بأن للإستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي أما بقية المتغيرات فلا تتأثر بالإستثمار الأجنبي المباشر معنويا على المدى القصير .

-إن ارتباط الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقطاع النفطي يحد من مساهمتها في التأثير على تحقيق كافة أهداف السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري ما يستدعي إعادة النظر بشكل جاد و سريع في إعادة هيكلة بنية الاقتصاد الوطني و الإسراع في عملية التنويع الاقتصادي.

5.قائمة المراجع:

- F Sachwald ، و S Perrin .(2003) .Multinationales et développement le rôle des politiques nationales .Paris: Magellan et cie.
- G B Navaretti ، J I Haaland و A Venables .(2002) .Multinational Corporations and Global Production Networks;The implications for Trade Policy .new york: Centre for Economic Policy Research.
- M AL Amarat .(2016) .The Impact of Direct Foreign Investment on Unemployment in Jordan .Modern Economy . doi:10.4236/me.2016.76078
- P Richardson .(1996) .Globalisation and linkages, Macro-Structural Challenges .Paris: OECD Working paper.
- أميرة حسب الله محمد. (2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- أنور عبد الخالق، و محمد عباس. (1978). المناطق الحرة. القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

- جميل هيل عجمي. (2002). الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
- حسن خلف افليح . (2004). التمويل الدولي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
- دريد محمود السامرائي. (2006). الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- رضا عبد السلام. (2007). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة. مصر: المكتبة العصرية.
- عبد الرزاق الرحاحلة. (2010). إدارة الأعمال الدولية. الأردن: مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- عبد السلام أبو قحف. (1998). نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد المجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"دراسة تحليلية تقييمية". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عرفان تقي الحسني. (1999). التمويل الدولي. عمان: دار مجدلاوي للنشر.
- فريد النجار. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- محمد على عوض الحرازي. (2007). الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة). مصر: منشورات الحلبي الحقوقية.
- يعقوب علي جانقي، و علم الدين عبدالله بانقا. (2010). تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساتها على الوضع الاقتصادي.